

الانتصار للخواص من الحريري "الدلالة أنموذجا"

الدكتورة/ أنسام محمد خالد الحسيني

أستاذ مساعد كلية الآداب – قسم اللغة العربية جامعة حائل





المقدمة

من حميد الأخلاق غير المرء على لغته ؛ لأنها آلة التواصل الاجتماعي ، ووسيلة الإفهام والتفاهم ، وأداة التعبير عن الاحتياجات الخاصة والعامة ، وبها يُعبّر عن حنايا الصدور ، وخلجات النفوس ، فإذا ما ضعفت قوتها ، انفرطت الوحدة الاجتماعية ، وضاعت الدقة في الاستعمال ، واحتاج إدراك المعاني إلى مجهود يزيد عن الفائدة المرجوة ، لهذا تحرك حماة اللغة من قديم لوضع القواعد والأسس لاستقامة اللسان ، والتنبيه على مواطن الخلل ، وتقويم ما اعوج ، والسير على هدى السابقين مع فحص الأحوال والظروف المؤدية لهذا الخلل دون إغفال لعوامل التطور والتجديد في الاستعمال .

ونظرا لقيمة اللغة العربية عند أهلها ، والتصدي لأي تحريف أو لحن في استخدامها ، وحرص علماءها على تقويم استعمالها على مر العصور ، فقام عدد من العلماء بتأليف المعاجم اللغوية ، توثيقا لتراث الآباء ، ومرجعا نهدي به عند الاختلاف ، وتنمية لما غاب عن الأذهان ، وحماية للغة من الضياع ، وقام آخرون بتتبع استعمال مفردات اللغة ، وتصحيح الأخطاء ، وبيان الفصح والأفصح ، استنادا على المخزون اللغوي من كلام العرب الفصحاء ، ومن بين هؤلاء العلماء ابن قتيبة في أدب الكاتب ، والحريري في درة الغواص ، فقد قاما بتقويم غير الصحيح الوارد في استخدام العوام والخواص ، وبيان جهات القصور سواء أكان في البنية أم التركيب اللغوي ، أم الدلالة وفق مقاييس وضوابط وأصول .

وفي أثناء قراءتي لكتاب "درة الغواص في أهوام الخواص للحريري" لاحظت تحامله الشديد على الكتاب (الخواص) في بعض استعمالاتهم ، واصفا إياها بالخطأ أو الوهم ... الخ ، وقد تنوع تخطئة الحريري للكتاب بين البنية والإعراب والدلالة ، فاخترت الأخير لإقامة هذا البحث تحت عنوان " الانتصار للخواص من الحريري "الدلالة أنموذجا" بقصد إنصاف الكتاب من هجوم الحريري عليهم في هذا الجانب ، والتأكيد على أن اللغة العربية تخضع للتطور ، ولا تقف مفرداتها عند دلالات محددة بل إن فيها متسعا ومرونة في الاستعمال ، فمدلولات الألفاظ تختلف من عصر إلى عصر ،



ومن مصر إلى مصر ، وتستجيب للمؤثرات داخلية وخارجية فضلا عن خصوصية اللهجات ، والاحتكام لمعطيات الزمان والمكان ، كما أن المعاني المتعددة تتناوب في الظهور استنادا للسياق الحال والمقال ، وما يليق الاستعمال على اللفظ من ظلال وألوان ، وقد استعنت في هذا بمعاجم اللغة ، والحواشي التي علقت على درة الغواص .
وقد تكون البحث من تمهيد وعدة مطالب وخاتمة .
وآمل أن يقدم البحث شيئا مفيدا لأهل التخصص ، وتقدير تراث العلماء وجهودهم في الحفاظ على اللغة العربية .

التمهيد

منهج الحريري في الرد على خواص الكتاب في الاستعمال اللغوي والدلالي

جاء منهج على النحو التالي:

أولا - الاستدلال :

جاء استدلال الحريري^(١) على خطأ الخواص في كتابه (الدرة) في الجانب الدلالي متنوعا، فتارة يستدل بدليل واحد من القرآن الكريم أو الحديث أو الشعر أو قول العرب أو الجمع بينهم ، وتارة يستدل بأكثر من دليل، وثالثا يستدل بالمنطق العقلي ، وقد يخطئ بلا دليل، كما لا يرتب الأدلة طبقا للمتفق عليه في الاحتجاج ، فقد يقدم البيت على الآية ، وبيان ذلك ما يلي:

١ . استدلال باستعمال العرب ، والقياس ، ومن ذلك قوله : "ومن أوهمهم أيضا في هذا الفن قولهم : لا أكلمه (قط) وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه وذلك أن العرب تستعمل

(١) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري ، ولد بالبصرة في قرية (الشأن) سنة ست وأربعين وأربعمائة ، كان ذكيا ألمعيا فطنا فصيحاً ، له كثير من المؤلفات منها: ملحمة الإعراب، والمقامات ، ودرة الغواص، وديوان شعر والفرق بين الضاد والظاء ، وغيرها. توفي سنة ٥١٦ هـ . ينظر :روضات الجنان ٧/٦ ، وخريدة القصر وجريدة العصر ص ٩٩ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٧ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم الثالث (٥،٦) ص ١٤٦ ، ١٥٦ .



لفظة (قط) فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظة (أبدا) فيما يستقبل منه فيقولون : ما كلمته قط ولا أكلمه أبدا" (١)

٢ . ومن استدلاله بالقرآن على وهم الخواص استعمالهم (مائدة) لما يستخدم من الطعام ، فقال : "ويقولون لما يتخذ لتقديم الطعام عليه : مائدة ، والصحيح أن يقال له خوان إلى أن يحضر عليه الطعام ، فيسمى حينئذ مائدة ، يدل على ذلك أن الحواريين حين تحدوا عيسى عليه السلام بأن يستنزل لهم طعاما من السماء ، قالوا : **{هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ}** ، ثم بينوا معنى المائدة بقولهم : **{نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا}** (٢)

٣. الاستدلال بحكاية العرب في تخطئة الخواص في قولهم: (ما أليت جهدا في حاجتك) ، فقال : "ويقولون : ما أليت جهدا في حاجتك ، فيخطئون فيه ؛ لأن معنى ما أليت : ما حلفت ، وتصحيح الكلام فيه أن يقال: ما ألوت، أي: ما قصرت؛ لأن العرب تقول: ألا الرجل يألو: إذا قصر وفتّر . وحكى الأصمعي قال : إذا قيل لك : ما ألوت في حاجتك . فقل ، بلى أشد الألو" . (٣)

٤. استدلاله بالحديث على صحة ما خطأ فيه الخواص كما جاء في قولهم:(خرمش الكتاب) للدلالة على فساده ، فقال:"ويقولون : خرمش الكتاب ، بالميم ، أي أفسده ، والصواب أن يقال : خريش بالياء ، وجاء في بعض الحديث : وكان كتاب فلان مخريشا (٤).

٥. استدلاله بالقياس بقوله : "ويقولون لما يكثر ثمنه : مئمن ، فيوهمون فيه؛ لأن المئمن على قياس كلام العرب هو الذي صار له ثمن ،ولو قيل كما يقال غصن مورق ، إذا بدا فيه الورق ، وشجر مئمر إذا أخرج الثمرة ، والمراد به غير هذا المعنى ووجه الكلام أن يقال فيه : مئمين" (٥)

(١) درة الغواص ص ١٢٩ .

(٢) السابق ص ١٣٦ .

(٣) درة الغواص ص ٢٢١ .

(٤) درة الغواص ص ٢٣١ .

(٥) السابق ص ١٩٤ .



ومن مواضع استدلال الحريري بأكثر من دليل في الموضوع الواحد :

١. استشهد بالقرآن الكريم وكلام العرب والآثار المتواترة كما في قوله: " ويقولون للمتتابع : متواتر فيوهمون فيه لأن العرب تقول : جاءت الخيل متتابعة ، إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل ، وجاءت متواترة ، إذا تلاحقت وبينها فصل ، ومنه قولهم : فعلته متواترا ، أي حالا بعد حال ، وشيئا بعد شيء .

وجاء في الأثر أن الصحابة لما اختلفوا في الموعودة قال لهم علي كرم الله وجهه : إنها لا تكون موعودة حتى تأتي عليها التارات السبع ، فقال له عمر رضي الله عنه : صدقت أطل الله بقاءك وكان أول من نطق بهذا الدعاء ، وأراد علي رضي الله عنه بالتارات السبع طبقات الخلق السبع المبينة في قوله تعالى : { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا } [الحج: ١٢. ١٤] فعنى سبحانه وتعالى ولادته حيا ، إشارة إلى رضا الله عنه وأنه إذا استهل بعد الولادة ثم دفن فقد وئد ، وقصد بذلك أن يدفع قول من توهم أن الحامل إذا أسقطت جنينها بالتداوي فقد وأدته .

ثم يستكمل قائلا : " ومما يؤيد ما ذكرنا من معنى التواتر قوله تعالى : { ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا } ، ومعلوم ما بين كل رسولين من الفترة وتراخي المدة " .

٢. استدلل بالقرآن والشعر وكلام العرب على تخطئة الخواص في استعمالهم (أزف وقت الصلاة) ، فقال: ويقولون أزف وقت الصلاة إشارة إلى تضايقه ومشاركة تصرمه ، فيحرفونه في موضعه، ويعكسون حقيقة المعنى في وضعه، لأن العرب تقول : أزف الشيء بمعنى دنا واقترب ، لا بمعنى حضر ووقع ، يدل على ذلك أن سبحانه سمي الساعة آزفة وهي منتظرة لا حاضرة ، وقال عز وجل فيها : " أَرْفَتِ الْآزِفَةُ " ، أي دنا ميقاتها وقرب أوانها ، كما صرح جل اسمه بهذا المعنى في قوله سبحانه : { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ } ، والمراد بذكر اقترابها التنبيه على أن ما مضى من أمد الدنيا أضعاف ما بقي منه ، ليتعظ أولو الألباب به .



ومما يدل أيضا على أن أزف بمعنى اقترب ، قول النابغة :
 أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما نزل برحالنا وكان قد
 فتصريحه بأن الركاب ما زالت ، يشهد بأن معنى قوله : أزف ، أي اقترب ، إذ لو كان قد وقع
 لسارت الركاب .

ومعنى قوله : وكان قد أي وكان قد سارت ، فحذف الفعل لدلالة ما بقي على ما ألقى^(١) .
 ٣. استدل على كون(سائر) في الحديث بمعنى الباقي بالحديث والشعر والإجماع فقال: " فمن
 أوهامهم الفاضحة ، وأغلطهم الواضحة أنهم يقولون : قدم سائر الحاج ، واستوفي سائر الخراج ،
 فيستعملون سائرا بمعنى الجميع ، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ، ومنه قيل لما يبقى في
 الإناء : سؤر ، والدليل على صحة ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان حين أسلم
 وعنده عشر نسوة : اختر أربعة منهن ، وفارق سائرهن ، أي من بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن
 ولما وقع سائر في هذا الموطن بمعنى الباقي الأكثر ، منع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي
 الأقل .

والصحيح أنه يستعمل في كل باق ، قل أو كثر لإجماع أهل اللغة على أن معنى الحديث : " إذا
 شربتم فأسئروا " ، أي أبقوا في الإناء بقية ماء ، لا أن المراد به أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر ،
 وإنما ندب إلى التأدب بذلك لأن الإكثار من المطعم والمشرب منبأة عن النهمة مألومة عند العرب ،
 ومنه ما جاء في حديث أم زرع عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن أكل لف ، وإن شرب اشتف ،
 أي يتناهى في الشربة إلى أن يستأصل الشفافة ، وهي ما يبقى من الشراب في الإناء " .
 ومما يدل على أن سائرا بمعنى باق ما أنشده سيبويه :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه... وسائره باد إلى الشمس أجمع

ويشهد بذلك أيضا قول الشنفرى :

لا تقبروني أن قـــــــــــــــــــــــــــــــبري محرم...عليكم ولكن أبشري أم عامر

(١) درة الغواص ص ١٢٢ .



إذا احتملت رأسي وفي الرأس أكثرني ... وغودر عند الملتقى ثم سائري
فعنى كل شاعر بلفظ سائر ما بقي من جثمانه بعد إبانة رأسه .
وقد اشتملت هذه الأبيات على ما يقتضي الكشف عنه لئلا يحتضن هذا الكتاب ما يلتبس شيء
منه .

أما قول الشاعر الأول : ترى الثور فيها مدخل الظل ، فإنه أراد به مدخل رأسه الظل ، فقلب
الكلام كما يقال : أدخلت الخاتم في إصبعي .
وحقيقته إدخال الإصبع في الخاتم ، وقلب الكلام من سنن العرب المأثورة وتصاريف لغاتها
المشهوره ، ومنه في القرآن : { ما أن مفاتحه لتتوء بالعصبة أولي القوة }؛ لأن تقديره : ما أن
العصبة تتوء بمفاتحه ، أي: تنهض بها على تناقل .

وأما قول الشنفرى : ولكن أبشري أم عامر ، فقد اختلف في تفسيره ، فقيل أنه التفت عن خطاب
قومه إلى خطاب الضبع ، فبشرها بالتحكم فيه إذا قتل ولم يقبر ، وأم عامر كنية الضبع ،
والالتفات في المخاطبة نوع من أنواع البلاغة وأسلوب من أساليب الفصاحة ، وقد نطق القرآن به
في قوله تعالى: { يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ }
[يوسف: ٢٩] . فحول الخطاب عن يوسف عليه السلام إلى امرأة العزيز . وقيل : بل الخطاب
كله^(١)

٤- استدل بالحديث بما روي عن عمر بن الخطاب على تخطئة الخواص في قولهم : (تتابعت
النائب) ، فقال: " ويقولون : تتابعت النائبات على فلان ، ووجه الكلام أن يقال : تتابعت ، بالياء
المعجمة باثنتين من تحت لأن التتابع يكون في الصلاح والخير، والتتابع يختص بالمنكر والشر ،
كما جاء في الخبر : ما يحملكم على أن تتابعوا في الكذب، كما تتابع الفراش في النار .
وكما روي أنه لما كثر شرب الخمر في عهد عمر رضي الله عنه جمع الصحابة رضي الله عنهم
وقال : إني أرى الناس قد تتابعوا في شرب الخمر واستهانوا بحدّها ، فماذا ترون فقال له علي عليه

(١) درة الغواص ص ١١٨



السلام : أرى أن أحده ثمانين ، لأنني أراه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، فأحده حد المفترى . فاستصوب عمر رأيه ، وأخذ به .^(١)

٦- استدل على تخطئة استعمالهم (زوج) للاثنتين بكلام العرب وبأكثر من شاهد قرأني ، فقال : "ونظير هذا الوهم قولهم للاثنتين : زوج وهو خطأ ، لأن الزوج في كلام العرب هو الفرد المزوج لصاحبه ، فأما الاثنان المصطحبان فيقال لهما : زوجان ، كما قالوا : عندي زوجان من النعال ، أي نعلان ، وزوجان من الخفاف ، أي خفان ، وكذلك يقال للذكر والأنثى من الطير زوجان ، كما قال تعالى : { وَأَنَّهُ خَلَقَ الذُّكْرَ وَالْأُنثَى } . [القمر : ٤٥] .

٦- استدل على تخطئة (نجزت القصيد) بفتح الجيم في الإشارة إلى انقضائها : بما حكاه الهروي وبالشعر فقال: "ويقولون : نجزت القصيد بفتح الجيم ، إشارة إلى انقضائها ، وليس كذلك لأن معنى نجز بالفتح حضر ، ومنه قولهم : بعته ناجزا بناجز ، أي حاضرا بحاضر ، ونقدا بنقد ، فأما إذا كان بمعنى الفناء والانقضاء فالفعل منه نجز بكسر الجيم ، ذكر ذلك أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين ، والشاهد عليه قول النابغة :

فكان ربيعا للينامي وعصمة ... فملك أبي قابوس أضحى وقد نجز

٧- استدل على خطأ استعمال (عيلة للعيال) قائلاً: "ويقولون : قد كثرت عيلة فلان ، إشارة إلى عياله ، فيخطئون فيه ، لأن العيلة هي الفقر ، بدليل قوله تعالى : { وَأَن خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ } [التوبة: ٢٨] ، وتصريف الفعل منها عال يعيل فهو عائل ، والجمع عالية ، وجاء في التنزيل : { وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى } [الضحى: ٨] ، وفي الحديث : لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالية يتكفون الناس .

فأما الذين يعالون فهم عيال ، واحدهم عيل ، كما أن واحد جياذ جيد ، وقد جمع عيال على عيائل ، كما قيل : ركاب وركائب .

(١) درة الغواص ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .



ويقال لمن كثر عياله : أعال فهو معيل ، وقد عالهم يعولهم ، ومنه الخبر : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول .

وفي كلام بعض العرب : والله لقد علت حتى علت ، أي منت عيالي حتى افتقرت .^(١)
 ٨. استدل على خطأ قولهم (شفعت الرسولين بثالث) بما ورد عن العرب وبالقرآن ، فقال : " ويقولون شفعت الرسولين بثالث ، فيوهمون فيه ، لأن العرب تقول : شفعت الرسول بآخر ، أي جعلتهما اثنين ، ليطابق هذا القول معنى الشفع الذي هو في كلامهم بمعنى اثنين ، فأما إذا بعثت ثالثا ، فوجه الكلام أن يقال : عززت الرسولين بثالث ، كما قال سبحانه : { إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث } والمعنى في عززته قويته .

ومن كلام العرب : أعززت الرجل ، أي جعلته عزيزا ، وعززته ، أي جعلته قويا ، فإن واترت الرسل فالأحسن أن تقول : قفيت بالرسل ، كما قال الله تعالى : { ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ } [الحديد: ٢٧] .^(٢)

٩. استدل بالقرآن والشعر على أن استعمال (تبريت من فلان) بمعنى (برئت منه) خطأ ، فقال : "ومن أوهامهم في هذا الباب قولهم : تبريت من فلان ، بمعنى برئت منه ، فيخطئون فيه ، لأن معنى تبريت تعرضت مثل انبريت ، ومنه قول الشاعر :

وأهله ود قد تبريت ودهم ... وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي

أي تعرضت لودهم ، فأما ما هو بمعنى البراءة ، فقال فيه : قد تبرأت كما جاء في التنزيل : { تبرأنا إليك } .^(٣)

ج . وأحيانا نجد الحريري يقف عن استدلاله ، فيطلق أحكاما دون أن يستدل عليها بشيء من أصول الاستدلال ، فنراه يعتمد على المنطق فقط .

(١) درة الغواص ص ٣٦٠

(٢) السابق ص ٣٩١ .

(٣) درة الغواص ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .



١. فنراه يقول في تخطئة استعمال الكتاب (لعله ندم) : " ويقولون : لعله ندم ولعله قدم ، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة وينبئ عن المعارضة ، ووجه الكلام أن يقال : لعله يفعل أو لعله لا يفعل لأن معنى لعل التوقع لمرجو أو لمخوف ، والتوقع إنما يكون لما يتجدد ويتولد لا لما انقضى وتصرم" (١)

٢. لم يستشهد على على رفض استعمال (تيامن) لمن أخذ يمينا في سعيه ، وتشاءم لمن أخذ شمالا فقال : " ويقولون لمن أخذ يمينا في سعيه : قد تيامن ولمن أخذ شمالا تشاءم ، والصواب أن يقال فيهما : يامن وشاءم ، وأن يقال للمسترشد : يامن يا هذا وشائم ، أي خذ يمينا وشمالا ، فأما معنى تيامن وتشاءم فأن يأخذ نحو اليمين والشام ، فإذا أتاهما قيل : أيمن وأشأم ، كما يقال : أنجد وأتهم ، إذا أتى نجدا وتهامة ، وقد يقال في معنى آخر : تيمن الرجل إذا توسد يمينه . (٢)

ثانيا: يطلق الحريري بعض الأحكام بلا أساس يرتكز عليه في إطلاق الأحكام الدلالية ، ومن ذلك قولهم: "ويقولون : هم عشرون نفرا وثلاثون نفرا ، فيوهمون فيه لأن النفر إنما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة ، فيقال : هم ثلاثة نفر ، وهؤلاء عشرة نفر ، ولم يسمع عن العرب استعمال النفر فيما جاوز العشرة بحال . (٣)

ومما ذكره أيضا وإن كان هو الأصل في الاستعمال لكن ما نسبه من عدم السماع عن العرب غير صحيح ، فقد ورد في كلام أهل اللغة ما يخالفه ففي القاموس (نفر) : " يعني أنه يقال له عند إجادته واستحسان براعته : قاتله الله ، فما أشعره ولا أب له فما أمهره وعند أكثر أهل اللغة أن الرهط بمعنى النفر في أنه لا يتجاوز العشرة كما جاء في القرآن : { وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطًا } إلا أن الرهط يرجعون إلى أب واحد بخلاف النفر ، وإنما أضيف العدد إلى النفر والرهط ، لأنهما اسمان للجماعة فكان تقدير قوله تعالى : { تِسْعَةً رَهْطًا } أي تسعة رجال ، ولو كان بمعنى الواحد

(١) درة الغواص ص ١٥٤ .

(٢) درة الغواص ص ١٨١ . وينظر في الوهم رقم ٢٩٤ ، ١٢ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ٣١٤ .

(٣) درة الغواص ص ١٩٠ .



لما جازت الإضافة إليه ، كما لا يقال : تسعة رجل . وذكر ابن فارس في كتابه المجمل أن الرهط يقال إلى الأريعين كالعصبة . وجاء في حاشية الشهاب على الدرّة أنه ورد مثل ذلك في كلام البلغاء وأهل اللغة. (١)

٢. " ويقولون : نقل فلان رحله ، إشارة إلى أثائه وآلاته وهو وهم ينافي الصواب ، ويبين المقصود به في لغة الأعراب ، إذ ليس في أجناس الآلات ما يسمونه رحلا إلا سرج البعير" (٢).
وهذا منه وهم ؛ وذلك أنه ورد في الصحاح أن الرجل منزل الرجل وما يصبه من الأثاث ، والرجل أيضاً رجل البعير. (٣)

٣. " ويقولون لما ينبت من الزرع بالمطر : بخس . فيلفظون بما تلفظ به العجم ولا تعرفه العرب ، ووجه القول أن يقال فيه : طعام عذي كما يقولون : أرض عذاة وعذية ، إذا كانت لينة تكتفي بماء المطر" (٤)

وهذا منه غير صحيح ، فقد ورد في القاموس : أرض تُنبِتُ من غير سقي ، وقال ابن منظور : "البخس : أرض تُنبِتُ بغير سقي، والبخس من الزرع ما لم يسق بماءٍ عدٍّ وإنما سقاه ماء السماء" (٥)

ثالثاً: ألفاظ الحكم على استعمال الخواص عند الحريري

تنوعت ألفاظ الحريري في الدرّة في التعبير عن الوهم والخطأ الذي وقع فيه الخواص من وجهة نظره. فقد يعرض استعمالهم معقبا بكلمة (فيوهمون) نحو قوله : " ويقولون للمتتابع : متواتر فيوهمون فيه" (٦)

(١) القاموس المحيط مادة نفر ، وحاشية ابن بري ص ٧٧ ، وحاشية الشهاب ص ٢٣٤ .

(٢) درة الغواص ص ٢٤٧ .

(٣) الصحاح مادة : رذل ، وحاشية ابن بري ص ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، وينظر اللسان والتاج مادة رذل .

(٤) درة الغواص ص ٣٨٧ .

(٥) اللسان مادة : بخس ، وينظر الوهم السابع ص ١٢٥ .

(٦) درة الغواص ص ٢٦٥ ، وينظر : ص ١٢٠ ، ٣٣٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ .



أو يبدأ كلامه بالوهم نحو: " فمن أوهامهم الفاضحة ، وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون : قدم سائر الحاج ، واستوفي سائر الخراج ، فيستعملون سائرا بمعنى الجميع ...".^(١)

وقد يصف استعمال الكتاب بالخطأ وذلك في نحو : " ويقولون : زيد أفضل إخوته فيخطئون فيه...".^(٢)

وأحيانا يصف استعمال الكتاب بالتحريف فقال: "ويقولون أذف وقت الصلاة إشارة إلى تضايقه ومشاركة تصرمه، فيحرفونه في موضعه ، ويعكسون حقيقة المعنى في وضعه"^(٣)

وأحيانا أخرى يذكر الوهم ويعقبه بقوله: "والاختيار في كلام العرب": ويقولون إذا أصبحوا : سهرنا البارحة وسرينا البارحة، والاختيار في كلام العرب على ما حكاه ثعلب أن يقال : مذ لدن الصبح ، إلى أن تزول الشمس : سرينا الليلة ، وفيما بعد الزوال إلى آخر النهار : سهرنا البارحة "^(٤) .

وأحيانا أخرى يذكر الاستعمال وينفيه عن لغة العرب ، ثم يعقبه بقوله : (ووجه القول) نحو : "ويقولون لما ينبت من الزرع بالمطر : بخس ، فيلفظون بما تلفظ به العجم ولا تعرفه العرب ، ووجه القول أن يقال فيه : طعام عذي كما يقولون : أرض عذاة وعذية ، إذا كانت ليننة تكثفي بماء المطر "^(٥) .

وقد يعبر عن رأيه بقوله : والصواب ، كما في نحو " ويقولون أيضا في كل شيء يخف فيه فاعله ويعجل إليه : قد بكر إليه ، ولو أنه فعل ذلك آخر النهار أو في أثناء الليل ، والصواب أن يقال : عجل "^(٦) .

(١) درة الغواص ص ١١٦، وينظر: ص ١٢٩.

(٢) درة الغواص ص ١٢٣، وينظر: ص ١٤٧، ١٤١.

(٣) درة الغواص ص ١٢٢.

(٤) درة الغواص ص ١١٦. وينظر: ص ٣٣٣، ٣٣٤، ٤٦٤، ٣٦٦.

(٥) درة الغواص ص ٣٢٧. وينظر: ص ١٢٥، ٢٩٢، ٣٩٦.

(٦) درة الغواص ص ٣٤٤. وينظر: ص ٢٩٦، ٣٨٧، ٤٠٤.



أو يعبر عن رأيه بكلمة (الأفصح) ، كما في قوله : " ويقولون : تتوق في الشيء . والأفصح أن يقال : تأنق " (١) .

وكان أحيانا يجمع بين الحكم على الاستعمال بالوهم وبعدها يذكر الصواب نحو: " ويقولون : جرح الرجل في ثديه ، فيوهمون فيه والصواب أن يقال : جرح في ثدوعته" (٢) وقد يصف الكتاب بالخلط وعدم التفريق بين دلالات التعبير ، نحو : " ومن ذلك أنهم لا يفرقون بين قولهم : زيد يأتينا صباح مساء على الإضافة ، ويأتينا صباح مساء على التركيب ، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه" (٣)

رابعاً: كان الحريري أحيانا ينكر البيت الشعري الذي ينافي ما ذهب إليه ، وتصحح قول الخواص ، بل كان يقتصر على الرواية التي تؤكد كلامه وتعضده ، نحو إنكاره رواية الخواص : " ومن أوهامهم في هذا الفن أنهم ينشدون بيت ذي الرمة :

سمعت : الناس ينتجعون غيثاً..... فقلت لصيدح : انتجعي بلالا

فينصبون لفظة الناس على المفعول ولا يجوز ذلك لأن النصب يجعل الانتجاع مما يسمع ، وما هو كذلك ، وإنما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية " (٤) .
خامساً: تصريحه بالاعتماد على العلماء وكتبهم، فمثلا في الوهم رقم ٧٢ في حديثه عن مستهل الشهر صرّح أنه تبع أبا علي الفارسي في تذكرته (٥) ، كما ذكر في الوهم رقم ٨٩ أن جلست في

(١) الدرة ص٣٩٦ .

(٢) الدرة ص ٥٠٤، وينظر : ص ٢٦٣ ، ٣٦ .

(٣) الدرة ص ٤١٣، وينظر : ص ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٤) الدرة ص ٧٧

(٥) ينظر : الدرة ص٢٢٩ ، والبحث ص ١٣٦



فيء الشجرة خطأ ، والصواب في ظل الشجرة مستدلاً بأخبار أبي الحسن السيرافي عن عبد الله بن محمد الثقفي (١)

وفي الوهم رقم ١٤٨ زعم أن قول الخواص للمتشييع بما ليس عنده (مُطْرَمَدٌ أو طِرْمَذَار) خطأ؛ لأنه اعتمد على ما حكاه أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت وما أنشده عليه بعض الرجاز سلمت من يومي على معاذ سلام طِرْمَاذ على طِرْمَاذ (٢)

وفي الوهم رقم ١٥٩ خطأ الحريري الخواص في قولهم لقائم (اجلس) ذاكرا أن الاختيار ما حكاه الخليل بن أحمد من أنه لمن كأن قائما :اقعد،ولمن كأن نائما أو ساجدا :اجلس...." (٣) كانت هذه هي سبل الاحتجاج عند الحريري ، وألفاظ تخطئته الكتاب، ونذكر في الصفحات التالية نماذج لتخطئة الحريري للكتاب دلاليا.

المطلب الأول: الدلالة والاشتقاق

١. لفظ (سائر)

قال الحريري : " فمن أوهامهم الفاضحة ، وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون : قدم سائر الحاج ، واستوفي سائر الخراج ، فيستعملون سائرا بمعنى الجميع ، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ، ومنه قيل لما يبقى في الإناء : سؤر ، والدليل على صحة ذلك أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة : اختر أربعا منهن ، وفارق سائرهن ، أي: من بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن .

ولما وقع سائر في هذا الموطن بمعنى الباقي الأكثر ، منع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي الأقل". (٤)

(١) الدرّة ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٢) الدرّة ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٣) الدرّة ص ٣٣٤ .

(٤) درّة الغواص للحريري ، حققه وعلق عليه بشار بكرور ص ١١٦ ، دار الثقافة والتراث مشق سورية ٢٠٠٢ م .



رأى الحريري أن استعمال الكُتَّاب: سائر في قولهم (سائر الحاج) بمعنى (جميع) خطأ فاضح ، وغلط واضح ؛ لأن سائر بمعنى الباقي ، وعليه يقال لما يبقى في الإناء سؤر، فسائر مشتق من السؤر .

واستدل الحريري على هذه الدلالة بقول الرسول . صلى الله عليه وسلم . لغيلان بن أسلم ، وعنده عشرة نسوة : "اختر أربعا، وفارق سائرهن" (١) أي: من بقى بعد الأربع. كما استدل بإجماع أهل اللغة على أن معنى حديث: " إذا شربتم فأسئروا " أي: ابقوا في الإناء بقية ماء (٢).

واستدل أيضا بما أنشده سيبويه من قول الشاعر (٣):

ترى الثور فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسُهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمع (٤)

وبيت الشنفرى:

إذا احتُملت رأسي وفي الرأسِ أكثرِي وغودرَ عند الملتقى ثمَّ سائري (٥)

فالظفة (سائر) في البيتين جاءت بمعنى : باق.

والحريري فيما ذهب إليه موافق للأزهري (٦)، وابن دريد إلا أن البقية عند ابن دريد تختص بالأكثر، بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لما قال لغيلان: " وفارق سائرهن" كان عنده عشر نسوة . وعند الحريري تدل على الباقي قل أو كثر لإجماع أهل اللغة على أنها في قوله - صلى الله عليه وسلم "إذا شربتم فأسئروا للباقي قل أو كثر ، وليس المعنى أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر. (٧)

(١) السنن الكبرى للبيهقي كتاب النكاح باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٨١/٧

(٢) ينظر: الدرّة ص ١١٦، ١١٧.

(٣) بلا عزو في درة الغواص ص ١١٧ ، وتصحيف التصحيف ص ٣٠٣.

(٤) البيت من الطويل ، وبلا نسبة في الكتاب ١٨١/١ ، وهمع الهوامع ١٢٣/٢ ، والدرر ٣٧/٦ .

(٥) شرح الحماسة للمرزوقي ٦٦/١ .

(٦) تهذيب اللغة للأزهري ١٦٦/٢ .

(٧) حاشية ابن بري على الدرّة ص ٧٣٠ ، وحاشية الشهاب على الدرّة ص ٤٩ .



ولا يجوز مجيئها بمعنى (جميع) على الحال معتبراً في ذلك خطأ الكتاب الفادح ، ولا أعد الحريري مصيباً في ذلك؛ فقد ذهب الفارسي وجماعة من العلماء أمثال : الجوهرى وابن بري والجواليقي إلى أن سائر تأتي بمعنى جميع ؛ وذلك أنه مشتق من سار يسير ومعناه جماعة يسير فيها هذا الاسم^(١)

يؤكد ذلك أيضا قول ابن الرقاع:

وحجراً وزبناً وأريد ملقط توفى فليغفر له سائر الذنب^(٢)

وقول ابن أحرر: " فلن تعدموا من سائر الناس راعياً"^(٣)، وذلك أن سائر في البيتين بمعنى جميع ، ويجوز أن تكون بمعنى (باقٍ)، والباقي هنا بمعنى الجميع باعتبار أن الباقي هو جميع ما بقى أو ترك .^(٤)

فضلا عن أن لابن ولاد كلاما يتضمن رداً على الحريري ومن سار على دريه ؛ إذ ذكر أن (سائر) يكون بمعنى بقية في نحو (أخذت من المال بعضه وتركت سائره)؛ لأن ما تركت هو بمنزلة البقية ، ويفارقها من جهة أن السائر حقه أن يكون لما كثر ، والبقية تكون لما قل ، فلا تقول: أخذت من الكتاب ورقة وتركت بقيته، وإنما تقول سائره، فما قيل من أن سائر بمعنى الباقي لا دليل عليه ؛ لأن السائر يستعمل للأكثر ، والبقية للأقل، فبينهما تضاد.^(٥)

(١) حاشية ابن بري على الدرر ص ٧٣١، وتاج العروس ٤٨/١١، والمزهر ١٠٥/١، وحاشية الشهاب على الدرر ص ٤٧. ٤٨.

(٢) حاشية ابن بري ص ٧٣١.

(٣) عمرو بن أحرر الباهلي شاعر مخضرم فصيح مقدم على غيره من الشعراء المخضرمين في فنون الشعر وغريبه.

(٤) حاشية الشهاب على الدرر ص ٤٨، ٤٩.

(٥) حاشية ابن بري على الدرر ص ٧٣١



وقريب من ذلك ما صرَّح به ابن هشام فيما نقله عنه الشهاب من أن قول الحريري :
 "والصحيح أنه يستعمل في كل باقٍ قلَّ أو كثر ؛ لإجماع أهل اللغة على أن معنى الحديث : إذا
 شربتم فأستروا، أي أبقوا في الإثناء بقية ماء، لا أن المراد به أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر".^(١)
 كلام مختل ؛ لأنه يقتضي أن (سائر) مشتق من السور ، وأن معنى أستروا : أبقوا الأقل ،
 وهذا يقتضي أن يكون (سائر) للأقل ، وهذا لم يقل به أحد، وإنما قيل : إنه للجميع أو للأكثر ،
 والذي خيل له أنها في قوله صلى الله عليه وسلم : "وفارق سائرهن" أنها للأكثر ، واشتقاقه من
 السور يفيد أنه للأقل وهذا خلف ؛ لأن ما اشتق من شيء لا يخرج عن معناه. فضلا عن أن ما
 جزم به الحريري من إجماع أهل اللغة على أنها في الحديث للباقي قل أو كثر مخالف لما تقدم
 عن بعضهم من اختصاصه بالقليل.^(٢)

مما سبق يتضح أن جزم الحريري بخطأ الكتاب في هذا الاستعمال من وهم الحريري لا
 الكتاب ؛ إذ ذكر كثير من اللغويين أنها تستعمل للجميع والأكثر وما دام ورد به السماع عن
 العرب وأقره العلماء ، فلا داعي لتقليل دائرة اللغة وحرمانها السعة التي ميزت بها ، وأقول كما قال
 المولى حسن : "والحق أن كلا المعنيين ثابت لغة"^(٣).

المطلب الثاني: الدلالة السياقية:

أ . مستهل

قال الحريري : "ويقولون لأول يوم من الشهر مستهل الشهر ، فيغلطون فيه على ما ذكره أبو
 علي الفارسي في تذكرته ، واحتج فيه على ذلك بأن الهلال إنما يرى بالليل ، فلا يصلح إلا ما
 يكتب فيها ، ومنع أن يؤرخ ما يكتب فيها بليلة خلت ، لأن الليلة ما انقضت بعد ، كما منع أن

(١) درة الغواص ص ١١٦ .

(٢) حاشية الشهاب على الدرّة ص ٥٠ .٥٢ .

(٣) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص ٣٥ .



يؤرخ ما يكتب في صبيحتها بمستهل الشهر ؛ لأن الاستهلال قد انقضى ، ونص على أن يؤرخ بأول الشهر أو بغرته أو بليلة خلت منه .^(١)

خطأ الحريري الكتاب في قولهم : "مستهل الشهر" لأول يوم منه متبعا في ذلك الفارسي الذي أكد أنه لا يجوز ذلك؛ لأن محل الهلال الليلة ، وليس اليوم ، فلا يقال (مستهل) إلا في الليلة الأولى من الشهر ، ولا يجوز عنده إطلاقه على اليوم. ورأى الحريري أنه يمكن الاستعاضة عن هذا التعبير الخاطئ بقولنا: أول الشهر، أو غرته ووافقهما الصفدي، وابن عقيل^(٢)

وخالفهم أبو زيد الأنصاري الذي حكى عن أهل اللغة أنهم يسمون القمر هلالا لليلتين من الشهر ، وقيل لثلاث ، وقيل إلى السابعة حتى ينتهي ضوءه .^(٣)

وذكر ابن عصفور أن النحويين اختلفوا في الهلال فمنهم من جعله كالغرة فأطلق مستهل الشهر على الثلاث الأول من كل شهر ، ومنهم من جعله في أول يوم فإن خفي ففي الثاني.

وصحح ابن عصفور وأبو حيان القول الثاني ؛ لأن الهلال من لفظ استهل، ولا يستهل به إلا في أول يوم من الشهر ؛ لأنه التابع لليلته التي هي محل الاستهلال.^(٤)

وواقفه في ذلك الشهاب الخفاجي معلقا بأنه على فرض اختصاص الهلال بالليلة ، فإنه يصح إطلاق مستهل الشهر على أول يوم منه لمجاورته لليلته ، وكلام العرب يقتضي صحته^(٥)

وأقول : أن الحريري ليس بمصيب في تقديره خطأ الكتاب ؛ إذ ما المانع من إطلاق مستهل الشهر على أول يوم من الشهر وقد جاور ليلته لا سيما وقد اعتدت اللغة العربية بالجوار في كثير من القضايا !؟

(١) الدرّة ص ٢٢٩ .

(٢) تصحيح التصحيف ١ / ٩٧ ، والمساعد ٢ / ٩٣ .

(٣) ينظر: حاشية الشهاب ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢ / ١٣٢ ، والارتشاف ٢ / ٧٧٤ ، والتذليل ٩ / ٣٥٥ .

(٥) حاشية الشهاب ص ٣١٣ .



فضلا عن أن من اللغويين من يجعل الهلال كالغرة فيطلقه على الثلاث الأول من كل شهر.

ب . تتابعت النوائب

قال الحريري: "ويقولون : تتابعت النوائب على فلان ، ووجه الكلام أن يقال : تتابعت ، بالياء المعجمة باثنتين من تحت لأن التتابع يكون في الصلاح والخير ، والتتابع يختص درة الغواص في أوهام بالمنكر والشر، كما جاء في الخبر : ما يحملكم على أن تتابعوا في الكذب كما تتابع الفراش في النار " (١).

وكما روي أنه لما كثر شرب الخمر في عهد عمر رضي الله عنه جمع الصحابة رضي الله عنهم ، وقال : إني أرى الناس قد تتابعوا في شرب الخمر واستهانوا بحدّها ، فماذا ترون فقال له علي عليه السلام : أرى أن أحده ثمانين ، لأني أراه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، فأحده حد المفترى فاستصوب عمر رأيه ، وأخذ به .

خطأ الحريري الكُتّاب في استعمالهم (تتابع) في الشر؛ لأنه رأى أن التتابع لا يكون إلا في الخير، والنوائب لا تكون إلا للمصائب ؛ لذا أوجب أن تحل محلها كلمة (تتابع) بالياء التحتية؛ لأنها تدل على التوالي في الشر بدليل ورودها له ففي حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم ، وكذا في كلام عمر (٢)

وهذا القول سبقه إليه أبو عبيدة فيما نقله عنه صاحب التهذيب والجوزي، وتبعهما في ذلك أبو البقاء الكفوي (٣)

والحق أن كلام الحريري فيه نظر من عدة جهات:

الأولى : دلالة تتابع بالموحدة

الثانية : دلالة تتابع بالتحية

(١) ينظر: الدرة ص ٢٣٢.

(٢) ينظر: السابق

(٣) ينظر : التهذيب ١/٣٥٦، وغريب الحديث لابن الجوزي ١/١٠٣، والكليات ١/٤٧٣.



الثالثة : دلالة النوائب

أما دلالة (تتابع) فقد فسرها أهل اللغة بالتوالي مطلقاً في الخير والشر، ذكر ذلك ابن ظفر، واستدل على مجيء (تتابع) في الشر بقوله تعالى : فَأَتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا ^(١) وقال ابن بري " كل كلام عام لا مانع من استعماله في بعض أفراده بقريظة " ^(٢) ، كما في هذه الآية ؛ وهذا يعني أن استعمال التتابع في الشر إذا دلّ عليه دليل جائز .
وأما ودلالة (تتابع) بالتحثية فإنه وإن كان الكثير مما وقفت عليه يدل على استعمال (تتابع) في الشر إلا أنني وجدت الزمخشري يفسرها بالطاعة في قوله تعالى : ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ ^(٣) . فدل على إمكانية استعمالها في الخير .
وأما كلمة نوائب فقد وردت في الحديث الشريف وفي كلام العرب لغير الشر والمصيبة، ففي حديث مسلم في خطاب السيدة خديجة لرسول الله . صلى الله عليه وسلم تعين على نوائب الحق " ^(٤) .

وقال النووي : النائبة : الحادثة ، وتكون في الخير والشر .
وقال ليبيد :

نوائب من خيرٍ وشرٍ كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب ^(٥)

وهذا كله يؤكد عدم اختصاص النوائب بالمصائب .

(١) سورة المؤمنون : ٤٤ الآية، وينظر : حاشية ابن ظفر ص ٧٧١ .

(٢) ينظر : حاشية الشهاب ص ٣٢٥ .

(٣) سورة هود من الآية ٩٧ . قال الزمخشري : "...ومثله بمعزل من الإلهية ذاتاً وأفعالاً ، فاتبعوه وسلموا له دعواه ، وتتابعوا على طاعته " ١١٨/٣ .

(٤) صحيح مسلم باب بدء الوحي في كلام أم المؤمنين خديجة تخاطب رسول الله .

(٥) ديوان ليبيد بن ربيعة العامري تحقيق د . إحسان عباس ص ٣٤٩ ، الكويت ١٩٦٢ .



فربما عنى الكتاب بقولهم تتابعت النوائب : توالى الأمور خيرها وشرها" وأن يكون تخصيص النوائب للمصيبة على سبيل التغليب.

لذا كان من الأحرى والأجدر بالحري أن يحمل استعمال الكتاب على أي محمل من هذه المعاني ولا يخطئه، فالتتابع ورد في القرآن في الشر، والنوائب وردت في الحديث وفي كلام العرب للخير، وفسر الزمخشري (التتابع) بالطاعة كما مر، فلا مناص من قبو التعبير والتسليم بصحته.

ج . ودعت قافلة الحاج:

قال الحريري: "ويقولون : ودعت قافلة الحاج ، فينطقون بما يتضاد الكلام فيه لأن التوديع أنما يكون لمن يخرج إلى السفر ، والقافلة اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن ، فكيف يقرن بين اللفظتين مع تنافي المعنيين ووجه الكلام أن يقال: تلقيت قافلة الحاج، أو استقبلت قافلة الحاج".
(١)

يرى الحرير أن استعمال (قافلة الحاج) للرفقة المبتدئة في السفر وهم وخطأ من الكتاب؛ لأنهم بذلك يستعملون الشيء في المعنى وضده، فالقافلة اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن، فإذا استخدمت في الرفقة الخارجة للسفر أدى ذلك إلى تنافي المعنى، ورأى أنه بديلاً عن ذلك يقال : تلقيت قافلة الحاج ، أو استقبلت.

ويبدو أن الحريري متأثر في رأيه بآبن قتيبة^(٢)، كما صرح بذلك ابن بري وابن ظفر والشهاب الخفاجي^(٣)

ووافق هذا الرأي جماعة من العلماء منهم : ابن فارس ، والفارابي فيما نقله عنه الفيومي^(٤)

(١) ينظر: الدرّة ص ٢٩٤.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ص ٢٠.

(٣) ينظر: حاشية ابن بري وابن ظفر ص ٧٩٠.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة ص ٧٨٤، والمصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي ، اعتنى به وراجعاه أحمد جاد ص ٢٩٦، دار الغد الجديد الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.



وخالفه آخرون كالأزهري الذي أجاز هذا الاستعمال مستنداً إلى شيوعه في كلام فصحاء العرب ، فالقافلة عندهم تسمى بذلك وإن كانت مبتدئة في السفر تفاؤلاً برجوعها .

وذكر ابن سيده أن القفول يستخدم للذهاب والمجيء ، وأكثر ما يستخدم في الرجوع . واستدل على ذلك بما جاء في حديث ابن عمر (قفلة كغزوة) أي: أجر المجاهد في انصرافه إلى أهله بعد غزوة كأجرة في إقباله للجهاد ؛ لأن في قفوله إراحة للنفس واستعداداً بالقوة للعود، وحفظاً لأهله برجوعه إليهم. (١)

ووقفهما ابن ظفر وتبعه الشهاب الخفاجي، مستدلين بكثرة نظائره في لغة العرب ، فهم يقولون للدمل : دملا قبل اندلامه، وللدبيع سليماً قبل سلامته ، وللبيداء مفازة ، والأصل أن يقال مهلكة ، لكن قيل فيها ذلك ؛ لأن من قطعها فاز ونجا (٢)

وأقول إن ما استعمله الكتّاب صحيح ويعد من محاسن العربية ومفاتها، وليس فيه تضاد ، أو تنافي كما ادعى الحريري ، بل هو من باب المجاز المرسل، وفائدته التوسع في اللغة .

د . ارتضع بلبنه

قال الحريري: يقولون لرضيع الإنسان : قد ارتضع بلبنه ، وصوابه : ارتضع بلبأنه ؛ لأن اللبن هو المشروب واللبن هو مصدر لابنه ، أي: شاركه في شرب اللبن ، وهذا هو معنى كلامهم الذي نحاوا إليه ، ولفظوا به (٣)، وإليه أشار الأعشى في قوله في صفة النار :

تشب لمقرورين يصظليانها وبات على النار الندى والمحلّق
رضيحي لبان تذي أم تقاسما بأسحم داج عَوْضُ لا نتفرق (٤)

(١) ينظر: اللسان مادة قفل.

(٢) ينظر: حاشية ابن بري وابن ظفر ص ٧٩، وحاشية الشهاب على الدرّة ص ٤٣٨.

(٣) الدرّة ص ٣٦٢.

(٤) ديوان الأعشى ص ٢٢٥، والصاحبي لابن فارس ص ١٥٦.



لم يصوب الحريري قول الكتاب لرضيع الإنسان ارتضع بلبنه ، على معنى شاركه في شرب اللبن؛ وذلك لأن اللبن هو المشروب، ورأى أن الصواب أن يقال : ارتضع بلبانه ؛ لأن اللبن مصدر لابنه، أي: شاركه في شرب اللبن، واستدل على أن هذا هو المعنى الذي نحوا إليه ولفظوا به ما بقول الأعشى السابق، على معنى أن المحلق الممدوح والندى ارتضعا ثدي أم ،والحريري في هذا تابع لابن قتيبة ^(١) ، ونقل الأندلسي وابن السيد أن لا يقال للبن الآدمي : لبن، وإنما يقال له لبان ، وهذا خطأ هذا النقل ذاكرين أن الاستعمال الصحيح ؛لأنه وإن كان اللبن خاص ببني آدم ، فإن اللبن عام يستخدم في بني آدم وسائر الحيوانات ^(٢)

ورد ابن ظفر ما ذهب إليه الحريري بأن استعمال اللبن لبني آدم صحيح بدليل وروده في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل في شأن سالم مولى أبي حذيفة : "أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها"^(٣) فالحديث نص في استعمال اللبن مع بنات آدم.

وكذلك رد ابن بري ما قاله الحريري من أن (اللبان) مصدر (لابنه)أي: شاركه بأنه غير مجمع عليه ، فقد ذهب البعض إلى أن اللبان بمعنى اللبن إلا أنه خاص ببني آدم ، وقال آخرون :اللبان جمع لبن، فمثلا في قولهم (هو أخوه بلبانه)اللبان بمعنى شاركه اللبن.

وأما في قول الكمي (تنازعا فيه لبان الثديين)، فمن الجائز أن يكون على معنى (تشاركا) ، ويجوز أن يكون جمع لبن، أو لغة فيه. ^(٤)

(١) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد الدالي ص ١٢٠ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٢م.

(٢) ينظر: خزنة الأدب ٢/٤٩٠، ٤٩١.

(٣) موطأ مالك رواية يحيى الليثي « كِتَاب الرِّضَاعِ » بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعَةِ بَعْدَ الْكَبْرِ. رقم الحديث: ١٢٥٨، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، مكتبة ابن تيمية ٢٤٩/٨.

(٤) ينظر: حاشية ابن بري وابن ظفر ص ٨١١، وخزانة الأدب ص ٤٩٠، ٤٩١، وحاشية الشهاب ص ٥٧٥، ٥٧٦.



وأقول: لا يصح تخطئة (ارتضع بلبانه) لبني آدم؛ لأنه ثابت في كلام أفصح العرب فضلاً عن عدم إجماع العلماء على ما أقره الحريري من أن اللبان مصدر بمعنى شاركه اللين.

هـ - تمغر وجهه وتمعر

قال الحريري: "ويقولون لمن تغير وجهه من الغضب: قد تمغر وجهه بالغين المعجمة، والصواب فيه تمعر بالعين المغفلة"^(١)

يرى الحريري أن تمعر بالعين المغفلة تطلق للدلالة على تغير الوجه من الغضب، واستشهد على ذلك بالحديث المذكور حيث جاء فيه (لم يتمعر وجهه) بمعنى: لم يتغير وجهه غضباً. وأما من استعمل (تمغر) بالغين المعجمة للدلالة على نفس المعنى فقد وهم وأخطأ وهو في ذلك تابع لثعلب على ما صرح به.^(٢)

وما ذكره الحريري من استخدام (تمعر وجهه) للدلالة على الغضب هو الأصل، وإن كان استعمال (تمغر) للدلالة على نفس المعنى سائغ وجائز وليس بخطأ كما أفصح الحريري؛ فقد جاء في الحديث أنه جاء قوم حفاة عراة مجتأبي التمار، أو القيلة فتمغر وجه رسول الله . صلى الله عليه وسلم..."^(٣) ، وجاء في التهذيب: "تمغر لونه: تغير وعلته صفرة."^(٤)

وقال ابن الأعرابي: "المغمور: المقطب غضباً"^(٥)، ووافقهما الزمخشري^(٦)، واختاره الجلال فيما حكاه ابن منظور^(٧)

(١) درة الغواص ص ١٤٩ .

(٢) ينظر: درة الغواص ص ١٤٩، وتصحيح التصحيح ١/٤١ .

(٣) صحيح مسلم كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة على ذي الحاجة ، وصحيح البخاري باب اللقطة ، وباب الطهارة ، وباب الأدب .

(٤) التهذيب (مغر) .

(٥) حاشية الشهاب ص ١٤٨ ، وتاج العروس ٣٥٠٠ .

(٦) ينظر: أساس البلاغة ص ٥٩٩ .

(٧) ينظر: لسان العرب ٣٣٢/٤ ، وتاج العروس ٣٥٠٠/١ .



وكذلك فعل ابن بري مخطئاً الحريري وذاكرا أن من استعمال (تمغر) بقصد تشبيه الوجه المحمر من الغضب بالوجه المطلي بالمغرة ، وهو طين أحمر يصبغ به^(١) فله وجه صحيح كما يقال تحمر وجه الرجل إذا أسود كأنه سوّد بالحمم^(٢)، ووافق الشهاب فيما قال .^(٣)

نخلص من هذا أنه لا مانع من استعمال (تمغر وجهه) للدلالة على احمرار الوجه غضبا على سبيل الكناية ، أو على تشبيه الوجه المحمر غضبا بالمطلي بالمغرة لا سيما وأن هذا قد ورد في الحديث وأثبتته الثقات.

المطلب الثالث: الدلالة والإعراب

قال الحريري: "ومن أوهامهم في هذا الفن أنهم ينشدون بيت ذي الرمة :
سمعتُ : النَّاسَ ينتجعون غيثاً ... فقلتُ لصيدح : انتجعي بلا^(٤)
فينصبون لفة الناس على المفعول ولا يجوز ذلك لأن النصب يجعل الانتجاع مما يسمع ،
وما هو كذلك ، وإنما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية ؛ لأن ذا الرمة سمع قوما
يقولون : الناس ينتجعون غيثاً ، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به .
اتهم الحريري الخواص بالوهم والخطأ في إنشادهم بيت ذي الرمة : "سمعتُ الناسَ ينتجعون"
بنصب الناس على المفعولية ؛ وذلك لأنه يؤدي إلى جعل الانتجاع مسموعاً، وهو ليس كذلك ؛

(١) تاج العروس ١٣٥٠ .

(٢) ينظر: حاشية ابن بري ص ٧٤٥، وحاشية الشهاب ١٤٨ .

(٣) حاشية الشهاب ١٤٨، والمساعد ٩٣/٢ .

(٤) البيت من الوافر وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٥، وخزانة الأدب ١٦٧/٩، ١٦٨، والمقتضب ٢٣٢/١، وشرح الأشموني ٦٤٤/٣ .



لأنه التردد في طلب العشب والماء ، وليس قولاً يتعلق به السماع ، فيتعين حكايته ، والتقدير: سمعت قوما يقولون: الناس ينتجعون غيثاً^(١).

واستدل الحريري على ذلك بنظائر حكيت من قوله تعالى: **وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامًا** عَلَى إِبْرَاهِيمَ { [الصفافات: ١٠٨. ١٠٩] فقد فسرها بعضهم على الحكاية، والتقدير: "يقال له في الآخِرِينَ: "سلام على إبراهيم"^(٢) وكذلك قول الشاعر:

تنادوا بـ "الرحيل" غداً ... وفي ترحالهم نفسي^(٣)

وأجاز أبو علي الفارسي في الرحيل الجر بالباء على الرواية ، والنصب والرفع على الحكاية، والتقدير : قالوا الرحيلُ غداً ، وقالوا: اجعلوا الرحيلُ غداً^(٤)

والحريري في هذا تابع للمبرد ؛ إذ صرح بذلك في المقتضب والكمال^(٥)

وعلى خلاف ما ذهب إليه الحريري نجد جماعة من الثقات يروون البيت بالنصب منهم ابن السيد البطليوسي ، والفارقي، والزمخشري ، والرضي ، والشهاب الخفاجي، وغيرهم^(٦) ولهم في ذلك مسوغات عدة ، فذهب ابن السيد إلى أن النصب على تقدير محذوف ، والأصل : قول الناس فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه، وذلك لأن الأشخاص لا تسمع ، وإنما يسمع كلامهم وأصواتهم.

(١) ينظر: درة الغواص ص ٣٨٦.

(٢) السابق.

(٣) البيت من مجزوء الوافر بلا نسبة في المحتسب ٢/٢٣٥، والأشباه والنظائر ٨/١٢٦، والخزانة ٩/١٨٢.

(٤) ينظر: درة الغواص ص ٣٨٦.

(٥) ينظر: المقتضب ١/٢١٧، والكمال ٢/٥٦٨.

(٦) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٧٢، وشرح أبيات الإيضاح للفارقي ص ٣٤٤ ، وشرح الكافية

٤/١٧٤، وخزانة الأدب ٣/٣٢٦، وحاشية الشهاب ص ٦٢٥.



وذهب الرضي إلى أنه لا يشترط ذكر مسموع بعد الفعل (سمعت)؛ وذلك أن اشتراطه أكثرى وهذا من القليل الوارد على خلافه ، فكما جاز سمعت أن الناس ينتجعون ، يجوز سمعت الناس ينتجعون. (١)

وذكر البغدادي في الخزانة أن الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء ، وهو وأن لم يكن قولاً إلا أنه مسموع ، فالحركة يشملها مطلق الصوت ، والمشي فيه صوت تحريك الأقدام. (٢)
وقيل الانتجاع طلب النجعة ، وهي مكان المطر إذا أجدبوا ، والطلب إما بالسؤال وهو قول ، أو التردد ، ذهاباً أو مجيئاً وفيه حركات مسموعة (٣)
وعليه أقول: لم يصب الحريري فيما رمى به الخواص ؛ إذ روى الثقات البيت بنصب الناس ، فضلاً عما قيل من أن الانتجاع يجوز أن يكون طلب النجعة بالسؤال أو التردد بحركات مسموعة ذهاباً وإياباً.

المطلب الرابع: الدلالة والإضافة

أ . صباح مساء

قال الحريري: "ومن ذلك أنهم لا يفرقون بين قولهم : زيد يأتينا صباح مساء على الإضافة ، ويأتينا صباح مساء على التركيب ، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه ، وهو أن المراد به مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده ، إذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء .
والمراد به عند تركيب الاسمين وبنيتهما على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء وكان الأصل هو يأتينا صباحاً ومساءً فحذفت الواو العاطفة ، وركب الاسمان وبنيا على الفتح ، لأنه أخف الحركات ، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر" (٤)

(١) ينظر: شرح الكافية ١٧٤/٤ ، والخزانة ٣/٣٢٦ ، وحاشية الشهاب ص ٦٢٥ .

(٢) ينظر: الخزانة ٣/٣٢٦ .

(٣) الخزانة ٣/٣٢٦ ، وحاشية الشهاب ص ٦٢٥ .

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٣٥٨ .



زعم الحريري أن الخواص يوهمون في جعلهم (صباح مساءً) بالإضافة (وصباح مساءً) بالتركيب بمعنى واحد بلا فرق ؛ إذ الفرق ثابت عنده ، فمعنى (يأتينا صباح مساءً) بالإضافة : الإتيان في الصباح وحده، والتقدير: يأتينا في صباح مساءً، والمراد به عنده التركيب: الإتيان في الصباح والمساء ؛ لأن الأصل : صباحاً ومساءً فحذف العاطف.

والحريري بهذا مخالف لما عليه الجمهور من أن المعنى واحد في التركيب والعطف بالإضافة أي كل صباح ومساءً . فذكر سيبويه أن المراد صباح أيامه ومساءها ، لا صباحاً واحداً أو مساءً واحداً^(١) وصرح السيرافي بمثل ذلك ، فذكر أن لا يجوز حمل (صباح مساءً) في قولك: (سير عليه صباح مساءً) على (غلام زيد) في قولك: (ضربت غلام زيد) في أن السير لا يكون إلا في الصباح دون المساء ، كما أن الضرب لا يكون إلا للغلام دون زيد؛ وذلك لأنك إذا لم ترد أن السير وقع صباحاً ومساءً لم يكن في المجيء بالمساء فائدة^(٢)

ونفى ابن بري أن يكون الفرق الذي أقره الحريري مذهب أحد من النحويين.^(٣)

وتبعهم الرضي ذاكراً أن معنى (صباح مساءً): صباحاً فمساء ، أي: كل صباح ومساءً؛ لأن الفاء تؤدي معنى هذا العموم.^(٤) ، ووافقهم السيوطي والصبان والخفاجي.^(٥)

وأقول بقول الجمهور بأنه لا فرق في المعنى بين الإضافة والتركيب والعطف ؛ إذ المعنى في الجميع : كل صباح وكل مساءً، وما ذكره الحريري وهم لا أساس له؛ إذ لو صح لما كان في ذكر المساء فائدة.

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٤١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣/٣٢١ ، وحاشية ابن بري ص ٨٢٩، والهمع ٢/١٤٣.

(٣) ينظر: حاشية ابن بري ص ٨٢٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ص ٦٧٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٣/١٤٢.

(٥) ينظر: الهمع ٢/١٤١ ، ٣/١٤٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٣٢، وحاشية الشهاب على الدرر ص ٦٧٨.



ب . (زيد أفضل إخوته)

قال الحريري: "ويقولون : زيد أفضل إخوته فيخطئون فيه ، لأن أفعال الذي للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه ، ومنزل منزلة الجزء منه ، وزيد غير داخل في جملة إخوته ، ألا ترى أنه لو قال لك قائل : من إخوة زيد لعددتهم دونه ، فلما خرج عن أن يكون داخلا فيهم امتنع أن يقال : زيد أفضل إخوته كما لا يقال : زيد أفضل النساء لتمييزه من جنسهن وخروجه عن أن يعد في جملتهن .

وتصحیح هذا الكلام أن يقال : زيد أفضل الإخوة ، أو أفضل بني أبيه لأنه حينئذ يدخل في الجملة التي أضيف إليها بدلالة أنه لو قيل لك : من الإخوة أو من بنو أبيه لعددتهم فيهم وأدخلته معهم . " (١)

خطأ الحريري الكتاب في قولهم (زيد أفضل إخوته)؛ لأن أفعال التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو جزء منه ، و(زيد) هنا ليس جزءا من (إخوته) بل هو غيرهم؛ بدليل عدم عد زيد في جواب من قال : "من إخوة زيد"؟

وما ذكره الحريري قول مشهور في المسألة ، وافقه فيه كثيرون أمثال: الرماني، وابن السراج، وابن جني، والعكبري، وأبو البقاء الكفوي(٢)

واستدلوا على ذلك بأن (أفعال التفضيل) يضاف إلى ما هو جزء منه، وزيد ليس جزءا من إخوته ، فضل عن أنه لو جاز ذلك لكان زيد أخا لنفسه؛ لأنهم مضافون إلى ضميره، فيكون هو أيضا مضاف إلى ضميره الذي هو نفسه وهذا محال(٣) ، ورغم شهرة هذا القول إلا أن كثيرا من محققي النحاة خالفوه . فأجاز ابن خالويه (زيد أفضل إخوته)؛ لروايتها عن العرب، فعن أبي حاتم

(١) درة الغواص في أوام الخواص ص ١٢٣ .

(٢) ينظر: رسالة الحدود للرماني ص ٦، والأصول في النحو ٢٢٦/١، والخصائص ٣/٣٣٣ - ٣٣٤، واللباب ٣٩٠/١، والكلبيات ص ١٥٩٦ .

(٣) ينظر: الأصول ٢٢٦/١، والخصائص ٣/٣٣٤ .



الأصمعي أن الفرزدق سئل عن نصيب ، فقال : هو أشهر أهل جلدته، ومثل قولهم: علي أفضل أهل بيته، فضلاً عن معرفة المراد، فإنه إذا قيل : زيدٌ أفضل إخوته ، فهم أن المقصود : أفضل الإخوة، واستشهد على ذلك بشواهد شعرية منها: قول عبد الرحمن العبتي يرثي علي بن سهل:

يا خير إخوانه وأعطفهم عليهم راضياً وغضباناً^(١)

وقوى ابن بري ما ذهب إليه ابن خالويه^(٢)

وفصل ابن يعيش القول ، فذكر أن (أفعل) إذا أريد به التفضيل ، فإنه يضاف إلى ما هو بعضه، وعليه فلا يجوز (زيد أفضل إخوته) لما يلزم عليه من إضافة (أفعل) إلى غيره ، فأخوة (زيد) غيره ، أو إضافة الشيء إلى نفسه، وكلاهما باطل.

أما أن أريد بـ (أفعل) الوصف من غير دلالة على التفضيل ، فيكون (أفعل) بمعنى فاعل)، وعليه يجوز أن يقال (يوسف أحسن إخوته)؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم، وليس أفضلهم^(٣) وهذا ما ذهب إليه الشهاب الخفاجي ذاكراً أن ما ادعاه الحريري لا وجه له أن دل التعبير على الاتصاف بالحدث ، وعلى الزيادة المطلقة ، أي لا يكون لموصوفيه مزية على مصحوبه فيها^(٤) ، ووافق هذا التفضيل د. عباس حسن^(٥)

وأقول: لم يصب الحريري في تخطئته المطلقة للتعبير ، بل كان عليه أن يفصل، فإن دل (أفعل) على الوصف ، فلا مانع من قبوله سيما وقد روى ابن خالويه هذا التعبير عن فصحاء العرب نثراً وشعراً.

(١) الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ٣/ ١٢٤٩، دار الفكر العربي - القاهرة الطبعة : الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) ينظر: حاشية ابن بري ص ٧٣٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٨/٣

(٤) حاشية الشهاب الخفاجي ص ٧٤.

(٥) ينظر: النحو الوافي ٣/ ٤٢٣. دار المعارف مصر.



المطلب الخامس: الدلالة والتركيب :

أ . لفظ زوج

قال الحريري: " ونظير هذا الوهم قولهم للاتنين : زوج وهو خطأ ، لأن الزوج في كلام العرب هو الفرد المزاوج لصاحبه ، فأما الاثنان المصطحبان فيقال لهما : زوجان ، كما قالوا : عندي زوجان من النعال ، أي نعلان ، وزوجان من الخفاف ، أي خفان ، وكذلك يقال للذكر والأنثى من الطير زوجان ، كما قال تعالى : { وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى } ، ومما يشهد بأن الزوج يقع على الفرد المزاوج لصاحبه قوله تعالى : { ثمانية أزواج من الضأن اثنتين ومن المعز اثنتين } ثم قال سبحانه في الآية التي تليها : { وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمَّ الْأُنثَيَيْنِ أُمَّ اسْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا } ، فدل التفصيل على أن معنى الزوج الأفراد .. " (١)

رمى الحريري الكتاب بالخطأ والوهم في قولهم للاتنين زوج زاعما أن الزوج في كلام العرب هو الفرد الذي له قرين ، ولا يجوز استعماله للدلالة على الاثنتين ، فلا يقال: زوج ، نعالٍ ، وإنما زوجان من النعال.

وهذا القول ارتضاه جماعة من اللغويين أمثال ابن قتيبة والأزهري والأصمعي ، وأبو بكر الأنباري ، والسجستاني ، والزمخشري والسيوطي (٢) قال السجستاني فيما حكاه ابن سيده . لا يقال زوج حمام للاتنين ، ووسم من أجاز ذلك بالجهل قائلًا : " هذا من كلام الجهال بكلام العرب. (٣)

(١) سورة الأنعام الآية : ٤٤ ادرة الغواص في أوهام الخواص ص ٤٠٢ .

(٢) ينظر: أدب الكاتب ص ٨٧ ، والمقرب في ترتيب المعرب ٣٧٢/١ ، وتهذيب اللغة ٣٥/٤ ، والمخصص

١٤٧/٥ ، والفتاوى ١٣٢/٢ ، والمزهر في علوم اللغة ٢٥٢/١ ، والظاهر في معاني كلام الناس ١٦٣/٢ .

(٣) ينظر: المخصص ١٤٧/٥ ، والمصباح المنير ١١٢/٤ .



ورفض الأزهري أيضا هذا الاستعمال محفراً ذلك بانكار النحويين أن يكون الزوج اثنين ، فالزوج عندهم هو المفرد (١)

ودعم هذا بما ذهب إليه الحسن في تفسير قوله تعالى : "ومن كل شيء خلقنا زوجين" قائلا: "السماء زوج ، والأرض زوج ، والصيف زوج والليل زوج ، والنهار زوج ، ويجمع الزوج أزواج وأزويج (٢)

وقد استند الحريري في تخطئة الكتاب إلى الاستدلال بقوله تعالى: "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى" فأوقع الزوجين على اثنين ، وبقوله تعالى: {ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ الذَّكَرَيْنِ حَرَمٌ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ نَبِّؤُنِي بَعْلِمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } (٣) إذ دل التفصيل على أن معنى الزوج : الإفراد (٤)

وأقول ليس الأمر كما ظن الحريري ، فكثير من اللغويين لم يوافقوه الرأي ، فذكر ابن يعيش أنه لا يكون زوج إلا ومعه آخر له مثل اسمه (٥) وذهب ابن شميل . فيما حكاه الأزهري . إلى أن الزوج يدل على اثنين (٦)

وواقفه في ذلك الجوهرى وابن دريد ، إذ ذكر أن الزوج خلاف الفرد، فيقال للاثنتين هما زوج، وهما زوجان (٧)

(١) تهذيب اللغة ٣٥/٤ .

(٢) السابق نفس الصفحة

(٣) سورة الأنعام الآية: ١٤٣ . ١٤٤ .

(٤) درة الغواص ص ٤٠٢ ، وينظر أيضا لسان العرب ٢/٢٩١ ، والزاهر في معاني كلام الناس ٢/١٦٣ .

(٥) ينظر: المقرب في ترتيب المعرب ١/٣٧١ .

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٣٥/٤ ، ولسان العرب ٢/٢٩١ .

(٧) ينظر: الصحاح ١/٢٩٥ ، وجمهرة اللغة ١/٢٣٤ .



وبناء على ما سبق فإن حكم الحريري على الكتاب بما بالوهم والخطأ إنما هو من قبيل الوهم، فقد نصت كتب اللغة على كلا المذهبيين ، وسُمع كلا منهما عن العرب ؛ لأنها مزدوجان وكل منهما مزوج لغيره.

ب . نجزت القصيدة

قال الحريري: " ويقولون : نجزت القصيدة بفتح الجيم ، إشارة إلى انقضائها ، وليس كذلك لأن معنى نجز بالفتح حضر ، ومنه قولهم : بعته ناجزا بناجز ، أي حاضرا بحاضر ، ونقدا بنقد ، فأما إذا كان بمعنى الفناء والانقضاء فالفعل منه نجز بكسر الجيم ، ذكر ذلك أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين ، والشاهد عليه قول النابغة :

فكان ربيعا لليتامى وعصمة... فملك أبي قابوس أضحى وقد نجز " (١) (٢)

نفى الحريري صحة استعمال الكتاب الفعل (نجز) بضم الجيم في قوهم (نجزت القصيدة) على معنى انقضائها ؛ وذلك لأن (نجز) بالفتح بمعنى حضر ، ورأى أن الصواب استعمالهم (نجز) بكسر الجيم للدلالة على ما أرادوا ، واستدل على دلالة (نجز) بالكسر على الانقضاء بقول النابغة فملك أبو قابوس أضحى وقد نجز

أي: انتهى ومضى.

وقد حقق الهروي وابن غالب ما ذكره الحريري ، واختاره جماعة ، وإليه مال قال الشهاب الخفاجي^(٣). وأقول ما ذهب إليه الحريري ليس بلازم، فقد ذكر الجوهري وابن السكيت . فيما نقل عنه . أن (نجز) بمعنى: فنى ، و(نجز) بمعنى قضى حاجته ، ووافقهما ابن سيدة والرازي^(٤)

(١) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٤٠٨.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: الشهاب الخفاجي ص ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، وتاج العروس من جواهر القاموس ٣٤٢/١٥ مادة نجز .

(٤) ينظر: الصحاح ١٩٤/٢ ، والمحكم ٢٦٠/٣ مادة (نجز)، والمخصص ٤١٤/٣ ، ولسان العرب ٤١٣/٥ مادة نجز ومختار الصحاح للرازي ص ٣٣٣ .



قال ابن ظريف اللغوي: "نجزت الحاجة نجازا، قضيتها ... وكذلك نجزت الوعد وأنجزته : عجلته وأحضرته ،... ونجز أيضا : ذهب"^(١) فجعلها بفتح الجيم في الجميع.
وقد أجاز قومٌ من أهل اللغة استعمال (نجز) بمعنى: ذهب وانقضى، وأنشد رواية أخرى لبيت امرئ القيس بفتح الجيم على معنى : ذهب وفنى.^(٢)
وعلى هذا فاللغتان فصيحتان مسموعتان عن أهل اللغة فلا داعي لإنكار أحدهما وتخطئتهما.

ج . يستأهل

جاء في درة الغواص، ويقولون : فلان يستأهل الإكرام ،وهو مستأهل للإنعام ، ولم تسمع هاتان اللفظتان في كلام العرب ، ولا صوبهما أحد من أعلام الأدب ، ووجه الكلام أن يقال : فلان يستحق التكرمة ، وهو أهل للمكرمة ، فأما قول الشاعر :

لا بل كلي يا مي واستأهلي ... أن الذي أنفقت من ماليه

فإنه عنى بلفظة استأهلي ، أي اتخذني الإهالة ، وهي ما يؤتد به من السمن والودك .
وفي أمثال العرب : استأهلي إهالتي وأحسني أنالتي ، أي خذي صفو طعمتي ، وأحسني القيام بخدمتي " .^(٣)

خطأ الحريري الكُتَّاب في قولهم: "فلان يستأهل الإكرام، وهو مستأهل له؛ والإحالة في لغة العرب تستخدم بمعنى ما يؤتد به من السمن والودك"^(٤)

(١) ينظر قول ابن الظريف في حاشية ابن بري ص ٨٢٦، ٨٢٧، وحاشية الشهاب ص ٦٦٨.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٣/٤٧٠، مادو نجز، وحاشية ابن بري ص ٨٢٧، ولسان العرب ٥/٤١٣ مادو نجز وتاج العروس ١٥/٣٤٢ مادة نجز.

(٣) درة الغواص ص ١٧.

(٤) ينظر: لسان العرب لابن منظور، نسقه وعلق عليه ووضع هوامشه، مؤسسة لتاريخ العربي دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان الطبعة الثالثة ١٤١٣ ١٩٩٣ مادة أهل ١/٢٥٥.



فإذا قيل يستأهل ، فالمعنى يأخذ الإهالة، أو يأكلها ، وليس المعنى على يستحق فالعرب لم تستعملها في هذا المعنى ، ولم يصوب هذا الاستعمال أحد من الأدباء .وقد سبقه الجوهري في تخطئة هذا الاستعمال^(١)

قال صاحب تاج العروس : " وليس الجوهري أول من أنكره، بل أنكره الجماهير قبله، وقالوا : إنه غير فصيح، وضعفه في الفصيح"^(٢) وشارك النحاة اللغويين في هذه التخطئة ، فحكم الزجاجي على مستأهل بأنه ليس من فصيح الكلام^(٣).

وأقول وأخطأ الحريري في هذا الحكم إذ جزم أن استعمال (يستأهل) بمعنى: يستحق، وهم لم يقل به أحد من العرب، ولا صوّبه أحد من الأدباء .

وهذا كلام غير صحيح، ولا أدري كيف أطلق الحريري هذا الجزم!!!؟

ونحن نسأله هل استقرت كلام العرب وأساليب الأدباء ، أو نقلت الجزم عن غيرك!!!؟
وأيا ما كان الأمر ، فهذا لا يليق به؛ إذ أجاز هذا الاستعمال غير واحد من العلماء، فقد صرح الأزهري ، والزمخشري ، وابن ظفر، وابن بري ، وتبعهم الصنعاني، ووافقهم صاحب القاموس المحيط ، والشهاب الخفاجي ، وغيرهم من اللغويين وأئمة التحقيق بجودة هذه اللغة.^(٤)
واستدل الأزهري على صحة هذا الاستعمال بالسماع قائلا: "... وأما أنا فلا أنكره ولا أخطئ من قاله ؛ لأني سمعت أعرابياً فصيحاً من بني أسدٍ يقول لرجلٍ أولى كرمة أنت تستأهل ما أوليت به ، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب ، فما أنكروا قوله.^(٥) ، كما استدل لدلالاتها على هذا

(١) الصحاح مادة: سهل ، وتاج العروس ٤٣/٢٨، وخير الكلام في التقصي من أغلاط العوام ١/٢٦٢.

(٢) تاج العروس ٤٣/٢٨

(٣) ينظر: أمالي الزجاجي ص ١٢١، وتاج العروس ٢٨ / ٤٤.

(٤) تهذيب اللغة ٢/٣٦٩، والكشاف ٤/٤١٢، سورة العنكبوت الآية: ١٣، وحاشية ابن ظفر وابن بري على الدرّة ص ٧٣٦، ٧٣٧ ، وحاشية الشهاب على الدرّة ص ٨٣.

(٥) تهذيب اللغة ٢/٣٦٩.



المعنى بقوله تعالى: { هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ } [المدثر الآية: ٥٦] ، فقد حكى الليث أنه جاء في التفسير أن الله عز وجل أهل لأن يتقي فلا يعصى ، وهو أهل المغفرة لمن اتقاه (١) واستدل الزمخشري على ذلك أيضا بأنه سمع أهل الحجاز يستعملون (يستأهل ومستأهل) استعمالا واسعا (٢)

ودل صاحب تاج العروس على صحة الاستعمال بسماعه من فصحاء أعراب الصفراء، فكان الواحد منهم يقول للآخر: أنت تستأهل يا فلان الخير، وكذا سماعه من فصحاء أعراب اليمن ، وبما حكاه الزجاجي لأبي الهيثم خالد الكاتب وهو يخاطب إبراهيم بن المهدي لما بويع بالخلافة كن أنت للرحمة مستأهلا ... إن لم أكن منك بمستأهل (٣)

وأقول ما دام هذا الاستعمال وارد عن العرب وقد حُكي غير مرة، وصرح غير واحد من أئمة التحقيق بصحته فإنني لا أوافق الحريري في إنكار هذا الاستعمال لا سيما وقد حكى ابن ظفر والخفاجي في حاشيتهما على الدرّة أن كلام الحريري منقول من أدب الكاتب ، وليس من استقراء كلام العرب فهذا الاستعمال مسموع فصيح ، ومصيب صحيح ، فلا داعي للإنكار ، وتضيق ما وسعته اللغة.

هذا ما وفقني الله في الوقوف عليه من الإنتصار للخواص من الحريري دلاليا .

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣٦٩/٢ .

(٢) أساس البلاغة للزمخشري ص ٢٥، دار صادر . بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م، وحاشية الشهاب ص ٨٣ .

(٣) تاج العروس ٤٣ / ٢٨ .



الخاتمة

. كان الحريري غيوراً على اللغة بناء وإعراباً ودلالة، محتجاً لما ذهب إليه، وكان له آراءه اللغوية المتميزة، واطلاعه الواسع على كتب النحو واللغة .

. كان عمل الحريري منصبا على النحو الوظيفي لا طرح الآراء والرد عليها ، كما هو موجود في كتب النحو

. تنوع منهج صاحب الدرة في مناقشته للكتاب ، واختلفت وسائل الاحتجاج لآرائه.

. لم يسلم الكتاب من الحريري في استخداماتهم، وإنما وصفهم بألفاظ جارحة تنبئ عن جهلهم بما يقومون به، وهذا ليس صحيحاً على إطلاقه؛ فهم كتاب دواوين ، وأجيزوا لهذا العمل الدقيق.

. إن ما استعمله الكتاب صحيحاً دلالياً في المواضع التي وقفت عليها في البحث، بل يعد من محاسن العربية ومفاتها، وليس فيه تضاد ، أو تناقض كما ادعى الحريري ، بل هو من باب اتساع اللغة ، أو الكناية أو المجاز المرسل.

. لم يسلم أهل اللغة بكل ما قاله صاحب الدرة بل ناقشوه وعارضوه وردوا كلامه بالحجة والدليل، وبينوا وجه الصواب في استعمال الكتاب، انطلاقاً من الحرص على اللغة، والتأكيد على أن دلالات اللغة متنوعة الاستعمال بحسب المقام والسياق .

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٢ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة للزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.



- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ب.د.
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق عبد رب الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة عيسى الحلبي ، ١٣٧٢ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، (القاهرة ، دار الفكر ، ب.ط ، ب.د).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، (بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٩ م).
- تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق مجموعة من المحققين ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق حسن هندأوي ، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- التصحيف والتحرif للعسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مطبعة عيسى الحلبي ، ١٣٨٣ هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر مكتبة ابن تيمية.
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق مجموعة من المحققين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٩٨٧ م.
- حاشية الصبان على الأشموني ، دار إحياء التراث.
- الحدود في النحو للرماني ، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب ، وزارة الثقافة والإعلام الكويت ١٣٩٨ هـ - ١٩٦٩ م.



- الحل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطلبيوسي ، تحقيق مصطفى أمام ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٩م.
- حواشي ابن بري وابن زفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق أحمد طه حسائين ، مطبعة الأمانة ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ط ٢.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي شهاب الدين أبي العباس ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ب.ط ، ب.د.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، حققه وعلق عليه بشار بكور ، دار الثقافة والتراث دمشق - سورية ٢٠٠٢م.
- درة الغواص وشرحها وحواشيتها وتكملاتها ، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.
- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط ٢ ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- ديوان الأعشى الكبير ت محمد حسين دار النهضة العربية للطباعة بيروت ١٩٧٤م
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي ، طبعة حجرية ، ١٣٤٧هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري ، تحقيق حاتم صالح الضامن ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.



- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح ط١ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
- شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ، مطبعة الجوانب ، ط١ ١٢٩٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي بن محمد المرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ط٢.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الصاحبى لأحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية - الصحاح تاج العربية وصحاح اللغة لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٧٩هـ - ١٩٨٤م.
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن حجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢هـ
- غريب الحديث لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام محمود بن عمر الزمخشري ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- الكليات لأبي البقاء الحسيني ، دار الطباعة العامرة ببولاق ، القاهرة ، ١٢٥٣هـ.
- اللباب لابن عدلان ، دار الكتب العلمية .
- لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢م.



- لسان العرب لابن منظور ، نسقه وعلق عليه ووضع هوامشه نخبة من المحققين ، مؤسسة التاريخ العربي دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٣ - ١٩٩٣ م.
- المخصص لابن سيده ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب ، دراسة وتحقيق حاتم الضامن ، العراق ، منشورات وزارة الإعلام ، ب.د.
- المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي ، اعتنى به وراجعه أحمد جاد ، دار الغد الجديد ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف ، ط ٦ ، ب.د.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار البحوث العلمية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م.

